

بيان عاجل

التحالف العربي من أجل السودان يدين إغلاق مركز سالمة

تلقت إدارة مركز سالمة لمصادر ودراسات المرأة، خطاباً من وزارة العدل يقضي بإلغاء ترخيص المركز، وأمرت الوزارة - بحسب مضمون الخطاب - بالتصفية الفورية للشركة وتعيين لجنة مكونة من خمسة أشخاص للإشراف على عملية التصفية ودعت الموظفين بإخلاء المبنى وبالتزامن طوقت قوى من الأمن مباني المركز. ولم يوضح الخطاب أية أسباب أو دوافع لهذا القرار.

ويعمل مركز سالمة كشركة غير ربحية مسجلة وفق قانون الشركات لسنة 1925، وتضطر كثير من منظمات المجتمع المدني للتسجيل كشركات تعمل لأغراض غير ربحية، نسبة للتضييق الذي تمارسه مفوضية العون الإنساني التابعة لوزارة الشؤون الإنسانية، في منح التسجيل للمنظمات لممارسة نشاطها.

إن التحالف العربي من أجل السودان إذ يدين قرار إلغاء ترخيص مركز سالمة، يعبر عن كامل تضامنه مع إدارته، ويؤكد على الدور الكبير الذي قام به المركز في التوثيق وإعداد البحوث والدراسات المتعلقة بحقوق وقضايا المرأة، بجانب أقامته للعديد من الأنشطة في هذا الجانب، كما كانت له إصدارات دورية أبرزها مجلة باكر.

ويعبر التحالف العربي من أجل السودان عن أسفه الشديد للإجراءات التعسفية التي إتخذتها وزارة العدل، وبغض النظر عن الجهة التي أصدرت القرار ومدى قانونيته فإنه يمثل إنتهاكاً واضحاً وصريحاً للدستور السوداني لسنة 2005، الذي يكفل الحق في التنظيم وتكوين الجمعيات والإتحادات المهنية، وتأتي هذه الإجراءات ضمن مسلسل الهجمة الشرسة التي تنفذها السلطات وتستهدف بها إغلاق منظمات المجتمع المدني وتصفيته ونشاطها، لكونها منظمات مستقلة، لا تنماشى مع سياسات النظام ولذلك تمارس عليها التضييق وتضع أمامها عقبات التسجيل وإعادة الترخيص لتعطيل أنشطتها.

كما يعبر التحالف العربي من أجل السودان عن قلقه من إستمرار ظاهرة إغلاق ومصادرة مقر منظمات المجتمع المدني، والتي كان آخرها مركز الدراسات السودانية ومركز الخاتم عدلان، وإنطلاقاً من هذا يدعو التحالف العربي من أجل السودان جميع منظمات المجتمع المدني وناشطي حقوق الإنسان، لمواصلة الجهود لإلغاء القوانين المتعارضة مع الدستور والتي أصبحت سيف مسلط على الحريات عامة والمجتمع المدني بصورة خاصة.

التحالف العربي من أجل السودان

القاهرة 1 يوليو 2014م